

«الاتصالات» اوضحت علاقتها «بالم الهيئة الناظمة» : **الوزارة سعت جاهدة الى تأمين الموارد المالية لاستمرارية انتظام دفع اجر العاملين**

مصدر دخل لقاء الاعمال الاستشارية التي هي من صلب مهامها ولقاء الاعمال الرقابية التي يمكن لها ان تتولاها.

- واذ تأسف الوزارة لتأخر اقرار هذا الحل الذي كانت قد اقترحته على مجلس الوزراء منذ بداية العام الجاري مع ما الحق من ضرر بالعاملين لناحية تأخر حصولهم على بدلات اتعابهم، واذ تأسف لتوجه الهيئة الى الاعلام ببيانات متعددة مما الحق ضرراً بمحاسنها وهيئتها بوصفها هيئة رقابية وشبه قضائية، يهم الوزارة اعلام الرأي العام ان مجلس الوزراء اقر في ٣ آذار سلفة بقيمة ١,٥ مليار ليرة، وعلى اساسها صدر مرسوم السلفة في ١٩ آذار، وتم اول امس الاثنين دفع ١,٢ مليار ليرة لتفعيلية رواتب اول ٣ اشهر من السنة ٢٠١٠ مع بعض النفقات الأخرى. ولايزال مبلغ يعادل اجر شهر نيسان متواافقاً، على امل الا يتاخر اقرار الموازنة العامة الى ابعد من هذا التاريخ.

أصدر المكتب الاعلامي لوزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس بياناً امس عقب فيه على اللغط الذي حصل في شأن علاقة وزارة الاتصالات بالهيئة المنظمة للاتصالات، واوضح فيه الآتي:

- تتطبق الوزارة في تعاطيها مع الهيئة من حرصها على تطبيق القانون وتأمين استمرارية الهيئة وتعزيز هيبتها.
- بحكم الواقع وباتتهاء فترة السنين التي تسمح للوزارة بتمويل الهيئة استثنائياً عن طريق مساحمات تخصص لها في الموازنة العامة، لا تتوافر للهيئة اي مصادر لا يرادات لأنها لم تصدر اي تراخيص، لذا سعت وزارة الاتصالات جاهدة الى تأمين الموارد المالية المناسبة مع الاعمال الاستشارية والتنظيمية المطلوبة من الهيئة، وبشكل اخص لتأمين استمرارية انتظام دفع اجر العاملين فيها، بدءاً من نهاية العام ٢٠٠٩.

ووضعت الوزارة الحل المناسب لذلك من خلال وضع اطار تعاقدي مع الهيئة ينافي من خلاله